

خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء أمس

نائب خادم الحرمين يوجه الوزارات والقطاعات بالوقوف على متطلبات متضرري السيول



واس

نائب خادم الحرمين الشريفين خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء أمس.

التشديد على نتائج الاجتماع

ال27 لوزراء الداخلية الخليجيين

تحديد الخدمات التي تقدمها

الهيئة العامة للسياحة والآثار

والمقابل المالي لها

الموافقة على إقامة علاقات

دبلوماسية مع الإكوادور وإمارة أندورا

الرياض - واس: وجه نائب خادم الحرمين الشريفين الأمير سلطان بن عبد العزيز جمع الوزارات والقطاعات ذات الصلة بالوقوف على متطلبات المواطنين واحتياجات المتضررين من الأمطار والسيول وذلك خلال تروؤسه جلسة مجلس الوزراء التي عقدت ظهر أمس في قصر اليمامة. في حين وافق المجلس على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المهرجات والمؤثرات العقلية والمتضمن تحديد أنواع الخططي في المملكة وخصائصه وأسبابه وتطوير الخطط والبرامج العلاجية الحالية وتنفيذ خطط وبرامج التأهيل وإعادة الدمج وتطوير التعاون الثنائي الإقليمي والدولي لمكافحة المخدرات وكذلك تطوير وسائل مكافحة، وذلك بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (69 / 103 / 26 وتاريخ 1429/11/26هـ.

ووفقاً للدكتور يوسف العثيمين وزير الشؤون الاجتماعية وزير الثقافة والإعلام بالنيابة، فإن نائب خادم الحرمين الشريفين أطلع المجلس على مجمل المباحثات والمشاورة والمناقشات التي جرت خلال الأيام الماضية مع قادة بعض الدول والمهتدات الدولية ومبعوثيهم، التي ركزت حول المستحدثات إقليمياً ودولياً في عهد من الجوانب السياسية والاقتصادية والإنسانية، كما ثمن المجلس زيارة الرئيس اصف زوراري رئيس باكستان للمملكة ولقاءه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، التي أكدت رغبة البلدين في المزيد من دعم وتأسيس العلاقة الأخوية بينهما، وتعزيزها لما يخدم مصالح بلديهما المشتركة والأمة الإسلامية عامة. كما

ثمن المجلس تسلم خادم الحرمين الشريفين شهادة "بطل مكافحة القرص" المقدمة من برنامج الأغذية العالمي، تقديراً منه لجهود المملكة واهتمامها ودعمها للبرنامج، مؤكداً أن المملكة ماضية في نهجها الإنساني النبيل في إغاثة ومساعدة الشعوب المحتاجة في مختلف دول العالم؛ انطلاقاً من رسالتها الإسلامية والإنسانية. وأشار وزير الثقافة والإعلام بالنيابة، إلى أن المجلس اطلع على فحوى الاتصال الهاتفي بين خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وباراك أوباما الرئيس الأمريكي المنتخب. وفي الشأن الخليجي؛ شدد المجلس على ما صدر عن الاجتماع الـ 27 لوزراء الداخلية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي اختتم في الدوحة، وأكد أهمية التنسيق والتعاون الأممي الدائم بين دول المجلس، والتأكيد على مواقفه الثابتة في نبد العنف والتطرف والإرهاب بـ مختلف صورة وأشكاله، وتأييد المجلس لكل جهد إقليمي أو دولي يرمي إلى مكافحة الإرهاب، الذي بات ظاهرة دولية تهدد الأمن والسلام والاستقرار. وقال وزير الثقافة والإعلام بالنيابة إن المجلس جدد التزام المملكة بأداء دورها في الحد من التفجرات المناخية؛ ودعم البحث العلمي والتطوير التقني وقيامها بعدد من المبادرات، كتوجيه خادم الحرمين الشريفين بتقديم 300 مليون دولار لدعم جهود البحث والتطوير المتعلقة بالبيئة، والبيئة، وتأسيسه مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية وغيرها. كما أكد ما أعلنه وزير البترول والثروة المعدنية أمام المؤتمر رفيع المستوى بشأن التغير المناخي، الذي افتتح في

بكين الجمعة الماضية حول ضرورة وجود هيئة مؤسسية جديدة في إطار مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ للتعالج جميع القضايا ذات الصلة بأبحاث التقنية وتطويرها ونقلها ونشرها وبناء القدرات. ووافق مجلس الوزراء على تحديد الخدمات التي تقدمها الهيئة المهمة العامة للمساحة والأثار والمقابل المالي لها وفق الصيغة المرفقة بالقرار، ومن بين أهم الخدمات التي تقدمها الهيئة الترخيص للمقار، وترخيص تسويق نظام المشاركة بالوقت، وتسجيل عقود المشاركة بالوقت، وتحديث بيانات ترخيص المقار، أو تجديد ترخيص مزاولة النشاط، كما وافق المجلس على إقامة علاقات دبلوماسية بين المملكة والإكوادور وإمارة أندورا بممثل "سفير" غير متقيم، وتعيين وزير الخارجية - أو من ينوبه - بالتوقيع على (بروتوكولين) بذلك في ضوء الصيغتين المرفقتين بالقرارين، إلى جانب موافقته على تمديد العمل بالاتفاقية المبرمة بين حكومة المملكة ونظيرتها في فرنسا من أجل تحاشي الأزمات الضريبي في شأن الضرائب على الدخل والأرتزات. والبروتوكول "الملق بها - الموافق عليهما بالمرسوم الملكي رقم (م / 4) وتاريخ 2 / 28 / 1403 هـ - المعدلة "بالبروتوكول" الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م / 11 / 1) وتاريخ 5 / 6 / 1412 هـ وذلك خمسة أعوام اعتبار من 1 / 1 / 2009م.

كما وفق المجلس على اتفاق بين حكومتي المملكة وفرنسا للتعاون في قطاعات البترول والغاز والمعادن. الموقع عليه في مدينة الرياض

في 14/129/14 هـ الموافق 2008/1/13م، وذلك بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (2/ 21/ 35/) وتاريخ 5/20/1429 هـ، ومن أبرز ملامح الاتفاق؛ تبادل المعلومات والتحليلات حول الأوضاع في سوق البترول العالمي وسبل استقرارها؛ وتسهيل إنشاء شركات مشتركة مختصة بتنفيذ المشاريع المستقبلية التي يتفق عليها بين الشركات والمؤسسات المعنية في البلدين في مجال البترول والغاز والمعادن، وتوسيع وتنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل والمعارض الفنية في موضوعات البترول والغاز والمعادن. إلى جانب قرار المجلس بالموافقة على تفويض محافظ الهيئة العامة للاستثمار - أو من ينوبه - بالتوقيع على مشروع اتفاقية بين حكومتي المملكة وفلسطينا حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات. وذلك في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية، إلى جانب موافقة المجلس على تعيين المهندس زايد بن علي الجمعة على وظيفة "وكيل الوزارة المساعد للتخطيط والبرامج" وبالمرتبة الـ 14 في وزارة الشؤون البلدية والقروية، ونقل فهد بن ناصر الحويان من وظيفة "مدير عام الإدارة المالية" بالمرتبة الـ 14 إلى وظيفة "مدير عام المشتريات" بالمرتبة ذاتها في وزارة الداخلية، ونقل محمود بن مقبل الرضيد من وظيفة "مدير عام المشتريات" بالمرتبة الـ 14 إلى "مدير عام الإدارة المالية" بالمرتبة ذاتها في وزارة الداخلية، وتعيين منصور بن محمد عبدالله على وظيفة "وزير مفوض" (أ) بالمرتبة الـ 14 في وزارة الخارجية.